

## ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

والسؤال الذي يطرح على السيد وزير التجهيز والتهيئة العمرانية هو: هل قام القطاع بتسجيل مشروعي:

أولاً: تصحيح المقطع الطولي للطريق الوطني رقم 06 من ن ك 80+650 إلى ن ك 750 + 83؟.

ثانياً: ازدواج الطريق الوطني رقم 06 بين دائرة سعيدة ودائرة عين الحجر؟

تحياتنا.

### \* رد السيد الوزير:

عناصر الرد على أسئلة السيد محمد عامر نائب بالمجلس الشعبي الوطني (ولاية سعيدة)

### الرد على الأسئلة

لقد حظيت ولاية سعيدة بزيارة ميدانية للسيد وزير التجهيز والتهيئة العمرانية مرافقا بوفد هام متعدد التخصصات (الري والأشغال العمومية) بتاريخ 10 و 11 مارس 1999 والتي تم على إثرها بعد مناقشة ثرية مع السلطات المحلية تحديد أولويات الولاية.

ففيما يخص ميدان الأشغال العمومية تم الاتفاق على تسجيل العمليتين الآتيتين حسب الإمكانيات المالية التي ستمنح للقطاع سنة 2000.

- مشروع تصحيح المقطع الطولي للطريق الوطني رقم 06 من ن ك 81+650 إلى ن ك 83 + 750 (دائرة سيدي بوبكر) المدرج في المخطط المتعدد السنوات للقطاع والمتعلق بإزالة النقط السوداء والمقاطع الخطيرة في مجال أمن الطرق.

### \* - السيد محمد عامر

### إلى السيد وزير التجهيز والتهيئة العمرانية

**الموضوع:** سؤال كتابي خاص بتنمية المنشآت القاعدية.

بناء على الدستور لا سيما المواد 98 و 99 و 100 و 134،

وبناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لا سيما المواد 95، 96، 97، وبالنظر إلى استمرار خطورة الحوادث وكثافتها على خط الطريق الوطني رقم 06 الرابط بين الشمال والجنوب الجزائري.

**أولاً:** المقطع الرابط بين ولاية معسكر وولاية سعيدة (دائرة سيدي بوبكر) وهو في نظرنا محور هام يربط بين شمال الوطن وجنوبه، ويشهد يوميا عبور أكثر من 14000 سيارة منها نسبة 40٪ من الوزن الثقيل، ويتعلق الأمر هنا بضرورة إلغاء بعض المقاطع الخطيرة المتميزة بانعدام الرؤية الكافية واختفاء خط الطريق.

**ثانياً:** المقطع الواقع بين دائرة سعيدة ودائرة عين الحجر الذي بالإضافة إلى المخاطر المذكورة في المقطع الأول يعتبر من أكثر المقاطع كثافة كونه يقع في منطقة صناعية تصب فيها مختلف موانئ الغرب الجزائري. كما يعتبر بوابة العبور لكل حركة في اتجاه ولايات بشار وأدرار وتندوف مما يتطلب تحويل هذا المقطع إلى طريق مزدوج وإلغاء المنعرجات الضيقة والمنحدرات الكبيرة والاحتياط لانهايار الجسر العتيق الواقع بين دائرتي سعيدة وعين الحجر.

- بالنسبة لمتابعة عملية التنمية الشاملة في ولايتنا.  
- وباعتبار أن المواطنين سواسية أمام القانون، في الحقوق والواجبات لاسيما الحقوق الدستورية للمواطنين.

لهذه الأسباب أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي الآتي:

لقد تعرضت حضيرة قارورات الغاز البوتان (BUTANE) بقصر البخاري إلى عملية تخريب سنة 1996، ومن ذلك الوقت لم يعد بناؤها رغم الوعود التي قدمتموها شفويا في المجلس الشعبي الوطني.

1 - لماذا تأخر هذا الإنجاز؟

2 - ما هو مصير الغاز الطبيعي بمدينة قصر البخاري بعدما وعدتم أن ينجز في سنة 1999 وهذا أثناء مناقشة مشروع قانون الميزانية لسنة 1998؟

3 - ما هي المشاريع التي توجد في طور الإنجاز فيما يخص تزويد الولاية بالغاز الطبيعي؟

في انتظار جوابكم سيادة الوزير، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

**\* رد السيد الوزير:**

**الموضوع:** تزويد ولاية المدية بالغاز الطبيعي.

أولا أود أن أشكركم على إهتمامكم بقضايا وانشغالات المواطنين إذ يعد تموين المواطن بالكهرباء والغاز من أوائل إنشغالاته وفي هذا السياق يشرفني إفادتكم بهذه التوضيحات:

لقد طرحتم موضوع إعادة بناء وفتح مخزن قارورات البوتان بقصر البخاري الذي تعرض إلى أعمال تخريبية،

- مشروع ازدواج الطريق الوطني رقم 06 بين سعيدة وعين الحجر.

فيما يخص ازدواجية الطريق رقم 06، نخبركم أنه تم إنجاز دراسة متمثلة في إعداد المخطط التوجيهي لشبكة الطرق الوطنية والذي يخص التهيئات التي تحتاج إليها هذه الشبكة في آفاق 2000 و 2005 و 2015، وفي هذا الإطار، فإن ازدواجية هذا الطريق غير واردة في هذا المخطط على المدين القصير والمتوسط نظرا إلى كفاية طاقتها للاستجابة لمتطلبات النقل البري.

بالنسبة إلى المنعطف الخطير فإن هذا الأخير يدخل في إطار برنامج إزالة النقط السوداء الخطيرة المذكورة سالفًا.

أما عن المنشأة الفنية (ن ك 032 + 119) فقد تم إعداد بطاقة تقنية لسنة 2000 لاقتراحها في إطار البرنامج السنوي 2000.

وفي هذا السياق، لقد تم اقتراح العمليتين السالفتي الذكر حسب البطاقات الفنية التي تعدها مديرية الأشغال العمومية لولاية سعيدة في إطار المخطط السنوي لعام 2000.

**\* - من السيد محمد المختار طرابلسي**

**إلى السيد وزير المناجم**

**الموضوع:** سؤال كتابي يخص تزويد ولاية المدية بالغاز الطبيعي.

- بناء على المادة 134 من الدستور.

- وبناء على المادتين 95 و 96 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

والمستفيدون 10٪. بحيث إستفادات ولاية المدينة ضمن هذا البرنامج من برمجة ثلاثة (03) تجمعات سكنية وهي: عين بوسيف، قصر البخاري ووزرة.

وقد أرسلت سونلغاز الإتفاقية الإطار إلى ولاية المدينة منذ 13 أفريل 1996 دون تلقي أي رد من الولاية إلى اليوم.

رغم هذا فإن الدراسات بالنسبة إلى عين بوسيف وقصر البخاري قد أنجزت وإجراءات الحصول على رخصة العبور في الطريق.

ونظرا إلى ضعف النتائج المحصل عليها مقارنة بالأهداف المسطرة (بعد مرور ثلاث سنوات على هذا البرنامج أنجزت 62 مدينة فقط أو في طريق الإنجاز)، تقرر في سنة 1997 توسيع هذا البرنامج أي (134) تجمعا سكانيا) إلى كل المدن التي يمكن للجماعات المحلية توفير حصتها من التمويل، وبهذه الطريقة تم تسجيل 23 تجمعا سكنيا جديدا إلى البرنامج الأصلي.

غير أنه ونظرا إلى التكلفة المرتفعة وعجز معظم الجماعات المحلية على دفع حصتها من التمويل، قررت وزارة الطاقة والمناجم، إنجاز دراسة الهدف منها تخفيف الحمل عن المواطن والجماعات المحلية، تتمثل هذه الدراسة في إقتراح مشروع وطني للتوزيع العمومي للغاز يحتوي على حوالي 600 مدينة (بما فيها المدن المتبقية من برنامج 95-99 الحالي) يمكن ربطها في الخمس عشرة (15) سنة القادمة.

وتهدف طريقة تمويل هذا البرنامج المقترح إلى:

- إعفاء الجماعات المحلية من تمويل منشآت النقل

يوم 23 أفريل 1995، أتت على كل البناية، وقدرت الخسائر آنذاك بـ 107 ملايين دج.

غير أن تهديم هذا المخزن لم يمنع من ضمان التمويل العادي للمنطقة عن طريق الممولين الخواص وكذلك مركز التعبئة لزوييرية الذي لا يبعد عن قصر البخاري إلا بـ 26 كلم، فعلى سبيل المثال تم توزيع 241076 قارورة غاز إلى غاية نهاية سبتمبر 1999 مقابل توقعات تقدر بـ 143153 قارورة. ولم يلاحظ أي ضغط على هذه المادة لا في سنة 1998 ولا في سنة 1999.

للعلم فإن عمال المخزن المخرب قد تمت إعادة تشغيلهم بمنشآت أخرى.

إن عدم إعادة فتح هذه المنشأة من نفطال يعود إلى ضخامة الإستثمار المطلوب، الشيء الذي لا تسمح به الموارد المالية الحالية للمؤسسة والتي تفضل إستخدام هذه الموارد المالية في مشاريع أولوية وإستراتيجية من أجل إبقاء المنشآت الموجودة ووسائل التوزيع في الخدمة، إذ يوجد الكثير منها في حالة قدم و/أو لا تتماشى مع الحداثة.

أما فيما يتعلق بتمويل الولاية بالغاز الطبيعي، فأنتم تعلمون بأن الحكومة قد صادقت سنة 1995 على برنامج وطني للتوزيع العمومي للغاز، يضم 134 تجمعا سكنيا وبتكلفة إجمالية قدرها 17,45 مليار دج.

ينقسم تمويل هذا البرنامج بالنسبة لولايات الشمال على النحو الآتي:

الدولة 35٪ - سونلغاز 30٪ - الجماعات المحلية 25٪

هذا الإطار وضمن هذا البرنامج الجديد ستستفيد ولاية المدية من برمجة عدة مدن وتجمعات سكنية.

وهناك دراسة ثانية على مستوى الوزارة تتمثل في ربط أنابيب سوناطراك فيما بينها، ويتم هذا الربط عبر أنبوب. في هذا الإطار سيتم وصل كل من قصر البخاري، عين بوسيف وشلالة العذاورة بالغاز الطبيعي عن طريق هذا الأنبوب.

تقبلوا سيادة النائب، فائق التقدير والاحترام.

(مبدأ المساواة في المعاملة)، إذ تقتصر مشاركة الجماعات المحلية فقط على تمويل شبكة التوزيع.

- وأما فيما يخص المستهلك فيشارك فقط في تمويل ربط منزله بالشبكة مع إجراءات تحفيزية تجاه المستفيدين، مثل الدفع الجزافي على الإيصال والتسديد بالتقسيط.

وقيمت الكلفة الإجمالية للبرنامج بحوالي 110 ملايين دج.

هذه الدراسة ستعرض على الحكومة في أقرب وقت، في